أخبار الخليج
٢٦ أغسطس ٩٧م

وزير العمل يؤكد:

الدولة لم تتدخل في تحديد رواتب العاملين البحرينيين بمجلس التعاون

عدد الباحثين عن عمل بالبحرين أقل من أي دولة أخرى

أكد السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية ان حكومة البحرين لم تتدخل على الاطلاق في تخفيض رواتب البحرينيين العاملين في دول الخليج، وبين ان الدولة تشجع عملية التوظيف داخل البحرين، أما من يريد ان يتوظف في أي دولة اخرى فهذا شانه ولا دخل للدولة في ذلك. كما بين ان مشكلة البطالة غدت مشكلة عالمية والبحرين أفضل بكثير من الدول الأخرى، اذ يبلغ عدد العاطلين فيها ٤٠٠٠ عاطل مسجلين لدى وزارة العمل والشئون الاجتماعية.

جاء ذلك خلال اللقاء المفتوح الذي عقده نادي سماهيج وصندوقه الخيري مع الوزير مساء امس الأول.

وقال وزير العمل ان الدولة ممثلة بوزارة العمل والشئون الاجتماعية تعمل جاهدة على تقليص البطالة في البلاد إلى أدنى حد ممكن مع صعوبة حلها كليا الا ان الوزارة قد وضعت خططا من شانها تدريب وتوظيف أبناء الوطن.

وحول تحسين أوضاع التوظيف بين الشعلة ان وزارة العمل تتعاون مع القطاع الخاص للوصول إلى أفضل الأوضاع التي تعين العامل البحريني على تحسين وضعه المعيشي.

واضاف ان شرط الخبرة عند التوظيف ستعالجه الوزارة عن طريق برنامج التدريب والتشغيل وذلك بتكفل الدولة بنفقات التدريب للباحثين عن عمل عند تشغيلهم بالمؤسسات والشركات وذلك ضمن خطة إحلال العمالة البحرينية مكان العمالة الاجنبية.

(التفاصيل ص٣)

وزير العمل في حوار مفتوح مع أعضاء نادي سماهيج

الحكومة لم تتدخل في موضوع رواتب البحرينيين العاملين بالخليج

كيف تتدخل وكلهم يعملون لدى شركات القطاع الخاص؟

الباحثون عن عمل لا يتجاوز عددهم ٤٠٠٠ مواطن

تغطية ـ محمد بوعيدة:

أكد وزير العمل والشئون الاجتماعية السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة ان حكومة البحرين لم تتدخل أبدا في تخفيض رواتب البحرينيين العاملين في دول مجلس التعاون وقال: ان الدليل على ذلك ان معظمهم يعملون في القطاع الخاص، فكيف لحكومة أن تتدخل في شئون القطاع الخارجي مادامت هي لم تتدخل في شئون القطاع الخاص الداخلي؟ اللهم إلا في مسالة الحث على توظيف البحرينيين.

جاء ذلك خلال لقاء وزير العمل والشئون الاجتماعية باعضاء نادي سماهيج وصندوقه الخيري مساء أمس الأول بمقر النادي بقرية سماهيج.

وقد بدأ اللقاء بكلمة للسيد علي صفوان رئيس العلاقات العامة بالنادي حيث شكر الوزير على اهتمامه وتفضله باستقبالهم في مكتبه الأسبوع الماضي، كما شكره على زيارته للنادي مع رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة وشكره ثالثا على تفضله بقبول دعوة النادي للحوار المفتوح حول البطالة والعمل.

بعد ذلك بدأ السيد عبدالنبي الشعلة كلمته التي رحب فيها بهذه المبادرة وشكر ادارة النادي عليها.

ثم بين الوزير ان موضوع البطالة كان في مازق حقيقي، حيث تضاربت الأرقام بين ٢٠٠٠ و٤٥ ألف عاطل في البلد. وأضاف ان هذه القضية قد طرحها في مجلس الشورى قبل أن يتسلم منصب الوزارة وقال: لقد استوحيت من خلال البيانات التي قدمتها الاحصائيات في ١٩٩١ أن البحرين بها ١٥ ألف عاطل.

ومع تطبيق عناصر تحديد البطالة وتعريفها الذي يقول «ان العاطل هو كل من هو قادر على العمل وراغب فيه وباحث عنه بانتظام ولا يجده»، وتوصلنا الى حصر عدد العاطلين عن عمل المسجلين في وزارة العمل وهو ٤٠٠٠ عاطل تقريبا.

وأوضح ان هذه العملية جاءت بعد الاتفاق الذي أبرمناه مع منظمة العمل الدولية في وضع نظام كامل باجهزته لحصر البطالة وخدمة العمالة الوطنية، والسبب في ذلك يعود الى حرصنا على الحصول على أرقام دقيقة، ولا يمكن أن تكون هذه الخدمة كاملة الا بالاحتكاك بالمجتمع قدر الامكان عن طريق زياراتنا للمصانع والمنتديات الشبابية وغيرها في مختلف مناطق البحرين.

وحول سبب تضارب أرقام البطالة قال الوزير ان السبب الأول في ذلك هو عدم معرفة الجمهور بالدور الذي يضطلع به مكتب التوظيف، اذ نجد أن هناك بعض المسجلين يعملون فعلا ولكنهم يريدون تغيير وظائفهم عن طريق المكتب وهذا ليس من اختصاص المكتب في شيء.

ولذلك نطالب جميع الأندية بالتعاون معنا في حصر البطالة، بتقديم قوائم باسماء العاطلين في مناطقها وتقديمها للوزارة فذلك أحد الحلول الناجعة لحصر البطالة والعمل على تقليصها.

وأرجع الوزير سبب تركيز الوزارة على التوظيف في القطاع الخاص الى تعامل الوزارة معه بشكل مباشر، وبين ان المؤسسات الحكومية الأخرى لها أجهزتها الخاصة التي تتعامل مع عملية التوظيف من خلالها. وعلى الرغم من عدم اختصاص الوزارة في ذلك فوزارة العمل ما برحت تشجع الوزارات الأخرى على توظيف أبناء الوطن.

كماأوضح ان من أهم المشاكل التي نواجهها هي عملية تحسين أوضاع التوظيف وقال: اننا على علم ان الحد الأدنى للأجور وهو ١٢٠ دينارا لا يسد الحاجات الضرورية في كثير من الأحيان، ونحن في حوار مستمر مع أصحاب الأعمال لتحسين أوضاع التوظيف كما اننا نواجه مشكلة منافسة العمالة الأجنبية للعمالة الوطنية، ولذلك قمنا برفع رسوم العمالة الأجنبية. وبين أن هذا جاء بناء على دراسات محكمة قامت بها منظمة العمل الدولية والبنك الدولي وشركة (كي.ام.جي) من القطاع الخاص.

وقد أثبتت جميعها انه يجب رفع الرسوم الى ٥٠٠ دينار على أقل تقدير، غير ان الحكومة رفضت ذلك ولم تسمح باكثر من ١٥٠ دينارا فقط.

وحول رفع الراتب للعامل البحريني قال الأستاذ عبدالنبي اننا ندرس هذا الموضوع بجدية، وقد بدأنا الحوار فيه ونجحنا مع فنادق ٥ نجوم التي وافقت على رفع الرواتب الى ١٥٠ دينارا كحد أدنى، ومازلنا مستمرين في هذه العملية، ونأمل من القطاع الخاص التعاون معنا.

وصلة بهذا الموضوع طرح على وزير العمل سؤال حول مشكلة عمال (الفيري فيزا) وقد بين الوزير عبدالنبي الشعلة ان هذه حركة غير قانونية، ولدينا خطة على مدى ٥ سنوات لتقليص هذه العمالة، وقد نجحت الخطة في أولى خطواتها عندما تم التعاون مع ادارة الهجرة والجوازات وكان من نتائجها ترحيل الكثير منهم، وستتبعها خطوات قادمة في المستقبل القريب.

كما سيتم التركيز على المخالفين الذين يقومون بتشغيلهم، ولكنه استدرك قائلا: هذا لا يعني أن نكون جهازا بوليسيا لملاحقة الشركات ولكننا نعمل بكل طاقتنا لضمان البحرنة، وعلى القطاع الخاص التعاون معنا، فيد واحدة لا تصفق.

ثم طرح سؤال على السيد عبدالنبي الشعلة حول ما تضعه الشركات من شروط للتوظيف وأهمها الخبرة، اذ كيف للعاطل أن تكون له خبرة وهو لم يعمل من قبل؟

وقد بين الوزير ان هذا العذر غير مقبول بتاتا، فعناصر التوظيف معروفة ومحددة وهي التعليم والمهارة وسلوكيات العمل أما غير ذلك فلا يدخل أبدا كشرط في التوظيف.

وأوضح ان الوزارة لديها برنامج التدريب والتوظيف حيث ستقدم مبلغ ٢٤٠٠ دينار تكلفة تدريب للشركة التي ستقوم بتوظيف البحريني الجديد.

وبين ان القناعة بوجوب التدريب بدأت تنمو لدى الأفراد واصحاب الأعمال على حد سواء وهذا يبشر بخير.

الى جانب ذلك فالوزارة قد فرضت قانونا على الشركات يقضي برفع نسبة البحرنة الى ٥٠٪ فاكثر بتوظيف ٥٪ من البحرينيين سنويا، هذا بالنسبة للشركة التي لديها عشرة عمال فاكثر، وأي شركة لديها ٥٠٪ من البحرينيين لا تقبل أن تنخفض النسبة تحت أي ظرف من الظروف.

وحول التوظيف في دول مجلس التعاون بين السيد عبدالنبي الشعلة ان هذا هدف بعيد المدى، اذ اننا نشجع توظيف البحريني بالبحرين فبلده أولى به، أما من يرغب في الخروج الى العمل في دول مجلس التعاون فهذا شأنه.

وأكد الوزير ان حكومة البحرين لم تتدخل أبدا في تخفيض رواتب البحرينيين العاملين في دول الخليج وقال ان الدليل على ذلك ان معظمهم يعملون في القطاع الخاص، فكيف لحكومة أن تتدخل في شئون القطاع الخاص الخارجي مادامت هي لم تتدخل في شئون القطاع الخاص الداخلي، اللهم الا في مسالة الحث على توظيف البحرينيين.

وفي ختام اللقاء أكد الوزير ان حكومة البحرين ممثلة بوزارة العمل تعمل جاهدة على تقليص نسبة البطالة في البلاد لأدنى حد ممكن، والوزارة جادة في حل هذه المشكلة العالمية مع العلم بصعوبة حلها ١٠٠٪.

○ وزير العمل أثناء الحوار

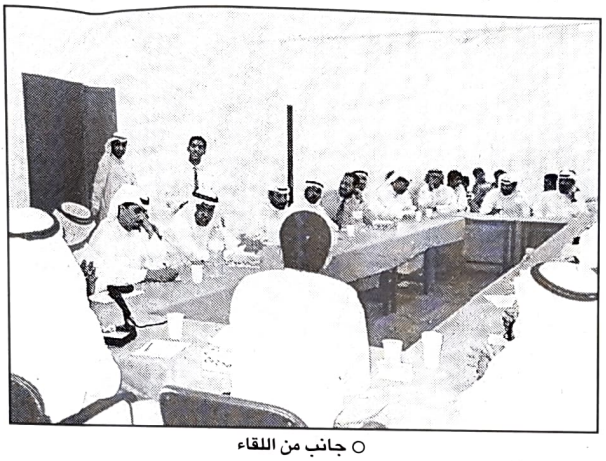

○ جانب من اللقاء

سمو مدير المرور يشيد بما حققته الحكومة في مجال إنشاء الطرق ويطالب الشركات والمؤسسات بالمساهمة في دعم مقومات البنية الأساسية

كتب ـ حافظ إمام:

عبر سمو مدير إدارة المرور والترخيص الشيخ خالد بن محمد آل خليفة عن اعتزازه بما وصلت إليه البحرين من رقي وازدهار في عهد حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد المفدى وبما تحقق على يد حكومته الرشيدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة من بناء وتحديث في كافة المجالات وبصفة خاصة في مجال تاسيس البنية الاساسية المزدهرة والتي انعكست اثارها على الحركة المرورية بعد اقامة شوارع البحرين العلوية والطرق الجانبية على أحدث مستوى وبناء على أفضل قواعد الهندسة المرورية بما سمح بانسياب الحركة المرورية عبر كافة انحاء البلاد وعلى أرقى مستوى وهذا ما شهد به كافة زوار البحرين من سائحين ورجال أعمال.

ودعا سمو الشيخ خالد القطاع الخاص من شركات ومؤسسات وبنوك ورجال أعمال إلى الاسهام بشكل ايجابي في دعم مقومات هذه البنية الاساسية المزدهرة وخاصة الطرق والشوارع.

وقال ان هذا الجهد التطوعي ومبادراته الحضارية مطلوب من الجميع حتى لا تتحمل الحكومة كافة الاعباء وتثقل ميزانيتها واذا كان احترامه والتزامه الصارم بأحكام وقواعد المرور تعبيرا عن موقف حضاري لهذا الانسان فإن على هذه الشركات والمؤسسات التحرك في ذات الاتجاه والمساهمة في دعم خطوط البنية الاساسية للبلاد من طرق وشوارع واقامة جسور وشق انفاق للمرور السليم في بعض المواقع بما ينعكس على الحركة المرورية عموما ويحقق الصالح العام.. بل وصالح هذه المؤسسات والشركات بصفة خاصة.

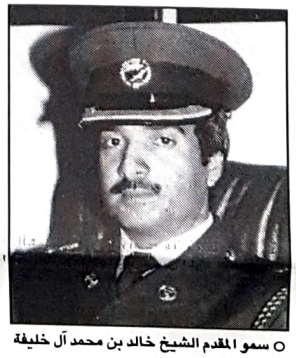

○ سمو المقدم الشيخ خالد بن محمد آل خليفة

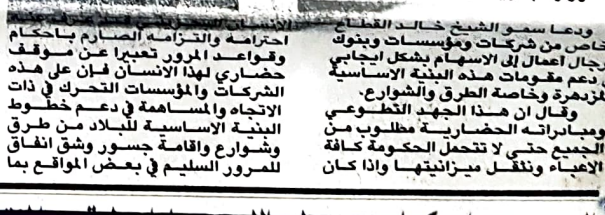

مدير إد

خطة إعلامية مكثفة لتعر

دعوة المؤلفين والكتاب والمثق

بتوجيهات من السيد محمد ابراهيم المطو
بدأت ادارة المطبوعات والنشر بالوزارة تنفي
تعريف المعنيين بكافة قنواتهم وخاصة المبد
والمصنفات السمعية والمرئية والاعمال الأخ
لحماية حقوقهم وحفظها على الصعيدين المحل

وقال السيد جمال داوود سلمان مدير ادارة المطبوعات والنشر بالوكالة في تصريح له ان الأقسام المعنية بالادارة بدأت من خلال جولاتها التفقدية على محلات المتعاملين بالمطبوعات والمصنفات المرئية والسمعية التاكيد على أهمية الالتزام بقانون المطبوعات